حالة أسواق السلع الزراعية

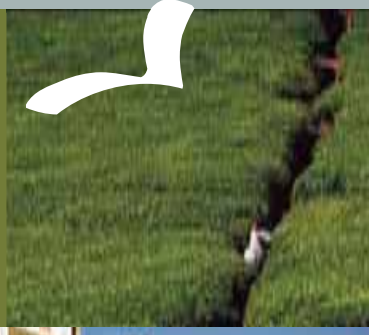

حالة أسواق السلع الزراعية

من إعداد
فرع سياسات النشر الإلكترونى والدعم
قسم الاتصال
منظمة الأغذية والزراعة

الأوصاف المستخدمة في هذه المواد الإعلامية وطريقة عرضها لا تعبر عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانوني أو التنموي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو فيما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها وتخومها.

ISBN 978-92-5-605652-8

حقوق الطبع محفوظة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. ويجوز استنساخ ونشر المواد الإعلامية الواردة في مطبوعات المنظمة للأغراض التعليمية، أو غير ذلك من الأغراض غير التجارية، دون أي ترخيص مكتوب من جانب صاحب حقوق الطبع، بشرط التنويه بصورة كاملة بالمصدر. ويحظر استنساخ المواد الإعلامية الواردة في مطبوعات المنظمة لأغراض إعادة البيع، أو غير ذلك من الأغراض التجارية، دون ترخيص مكتوب من صاحب حقوق الطبع. وتقدم طلبات الحصول على هذا الترخيص مع بيان الغرض منه وحدود استعماله إلى:

Chief
Electronic Publishing Policy and Support Branch
Communication Division
FAO
Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy

أو بواسطة البريد الإلكتروني:
copyright@fao.org

يمكن طلب نسخ من مطبوعات المنظمة من:

Sales and Marketing Group
Communication Division
Food and Agriculture Organization of the United Nations
Viale delle Terme di Caracalla
00153 Rome, Italy

E-mail: publications-sales@fao.org
Fax: (+39) 06 57053360
Web site: http://www.fao.org/catalog/inter-e.htm

© FAO 2007

صور الغلاف من الأعلى إلى الأسفل:
FAO/S. Casetta
FAO/9709/F. Botts
FAO/12616/P. Rocher
FAO/20420/G. Bizzarri
FAO/A. G.D. Barker

الصور الداخلية:
صفحة ٩: FAO/J. Holmes
صفحة ٢٧: FAO/R. Faidutti
صفحة ٣٩: FAO/S. Casetta
صفحة ٥١: FAO/G. Bizzarri

المحتويات

د **معلومات عن هذا التقرير**

هـ تنويه

و **تقديم**

الجزء الأول

البلدان النامية، التجارة الزراعية وجولة الدوحة

٢ **معالجة الشواغل الإنمائية في المفاوضات متعددة الأطراف بشأن التجارة الزراعية**

٣ تضارب النماذج

٤ الواردات الغذائية

٥ التهديدات للإنتاج الغذائي المحلي

٥ من الذي يستفيد؟

٥ مراحل التنمية

٦ الحاجة إلى معاملة خاصة وتفاضلية

١٠ **المنتجات الخاصة لأغراض التنمية**

١١ كيف يمكن تحديد المنتجات الخاصة؟

١٢ كيف ينبغي معاملة المنتجات الخاصة؟

١٣ استخدام الحكم المتعلق بالمنتجات الخاصة – حالة الأرز

١٣ تضارب تأثيرات المنتجات الخاصة والحساسة – حالة منتجات الألبان

١٦ **طفرات الواردات واختلال الأسواق وآلية الضمانات الخاصة**

١٦ طفرات الواردات – ظاهرة واسعة الانتشار

١٧ الحاجة إلى الحماية – آلية الضمانات الخاصة

١٧ تصميم آلية الضمانات الخاصة

١٩ سُبُل علاج طفرات الواردات

٢٠ **أفضليات التعريفات الجمركية وتآكلها**

٢٢ تآكل الأفضليات التجارية – الموز في منطقة الكاريبي

٢٤ تحرير التجارة واتفاقات التجارة التفاضلية – السكر

٢٨ **الاستنتاجات: أولويات التنمية، وجولة الدوحة وما بعدها**

الجزء الثاني

استعراض أسواق السلع الزراعية

٣٢ **الأوضاع الحالية والتطورات الأخيرة**

٤٠ **المراجع**

٤٢ **الملحق**

٤٢ الجدول ١ اتجاهات الأسعار الحقيقية للسلع

٤٣ الجدول ٢ صادرات سلع مختارة من أكبر عشرة بلدان مصدِّرة

٤٦ الجدول ٣ واردات سلع مختارة من أكبر عشرة بلدان مستوردة

٤٩ الجدول ٤ الاعتماد على الصادرات في أقل البلدان نموا

٥٠ الشكل ١ معدلات التبادل التجاري والدخل

٥٢ **مطبوعات قسم التجارة والأسواق في منظمة الأغذية والزراعة في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦**

معلومات عن هذا التقرير

تقرير حالة أسواق السلع الزراعية ٢٠٠٦ هو العدد الثاني من هذا المطبوع من مطبوعات منظمة الأغذية والزراعة. وهو يركز على ما إذا كانت احتياجات البلدان النامية في ما يتعلق بالتنمية والأمن الغذائي من اللازم أن تتجسّد على نحو أفضل في تصميم وتنفيذ اتفاقات جديدة بشأن زيادة تحرير الأسواق الزراعية الدولية، وعلى الآليات التي هي قيد البحث لتحقيق ذلك. وفي جولة الدوحة الإنمائية التي تعقدها منظمة التجارة العالمية ثبت أن مسألة كيفية حماية مصالح البلدان النامية، خصوصا البلدان ذات الدخل الأقل، آنية الأهمية إلى حد بالغ ولكنها أيضا تمثّل إشكالية، لأن القضايا والحُجج التي تنطوي عليها معقّدة، بل وتكون خلافية في بعض الأحيان. وقد أتاح توقف جولة الدوحة في يوليو/ تموز ٢٠٠٦ فرصة لمعاودة بحث القضايا المتعلقة بالكيفية التي ستؤثر بها التخفيضات المستقبلية في التعريفات الجمركية لواردات المنتجات الزراعية على البلدان النامية المختلفة، والآثار السلبية المترتبة على تحرير الأسواق، وإذا كانت هناك عواقب من هذا القبيل، فما هي الكيفية التي يجب بها معالجة تلك العواقب عند صوغ قواعد تجارية جديدة؟

ويعرض الجزء الأول من هذا التقرير الموضوع الرئيسي بإبراز بعض الجوانب السلبية المحتملة لتحرير التجارة على الصعيد متعدد الأطراف بالنسبة لبعض البلدان النامية، سواء كمصدِّرة أو مستوردة للمنتجات الزراعية. ويصف أيضا الآليات التي يمكن بها التخفيف من هذه المخاطر.

وتنطوي التخفيضات في التعريفات الجمركية للواردات على فوائد محتملة للمصدرين الزراعيين في البلدان النامية الذين تتحسّن فرص وصولهم إلى الأسواق. إلا أن تحسُّن فرص وصول بعض البلدان إلى الأسواق معناه أن المنتجين الزراعيين في البلدان المستورِّدة التي تخفِّض حواجزها التجارية يواجهون منافسة متزايدة من الواردات بوجه عام ومن حدوث طفرات مفاجئة في الواردات على وجه الخصوص. وفي ما يتعلق ببلدان نامية كثيرة، لاسيما تلك التي ما زالت في المراحل الأولى من التنمية، يشكّل القطاع الزراعي عصب العمالة، وتوليد الدخل، والأمن الغذائي، والتنمية. وفي تلك البلدان، التي كثيرا ما تكون نظمها الزراعية تقليدية وتكون أسواقها أقل تطورا مما يجب، قد لا يكون القطاع الزراعي قادرا على تحمُّل زيادة منافسة الواردات، ونتيجة لذلك قد يكون الإنتاج الزراعي المحلي والدخل الريفي والأمن الغذائي عرضة للتأثر وقد تتعرض جهود التنمية للخطر.

ولقد اقتُرحت آليات شتى للتخفيف من المخاطر المرتبطة بزيادة فتح الأسواق الزراعية أمام التجارة الدولية، إما باستبعاد منتجات خاصة معيّنة من السياق الكامل لتخفيض التعريفات الجمركية أو بالسماح بفرض تعريفة جمركية إضافية في مواجهة حدوث زيادات مفاجئة في الواردات، وهو ما يمثِّل آلية ضمانات خاصة. وهذه الآليات هي موضوع القسمين الثاني والثالث من هذا التقرير. والقضايا التي تكتنف تسمية المنتجات الخاصة وانعكاسات استخدامها تصورها دراستان لحالة الأرز وحالة منتجات الألبان، وهما سلعتان ثبت أنهما تمثلان إشكالية في إصلاح سياسة التجارة الدولية.

ومن ناحية أخرى، تواجه حاليا بعض صادرات البلدان النامية تعريفات جمركية في أسواق البلدان المتقدمة أقل من تلك المفروضة على الصادرات من بلدان أخرى معينة. ومن الواضح أن قيمة هذه الأفضليات التجارية تقل مع تخفيض التعريفات الجمركية عموما. ومشكلة تآكل الأفضليات هذه سُلطت الأضواء عليها أيضا في مفاوضات جولة الدوحة. وتُناقش في القسم الرابع من هذا التقرير انعكاسات هذا التآكل والتدابير التي ترمي إلى مساعدة البلدان النامية على التأقلم مع فقدان الأفضليات. كما أن مناقشة الأفضليات تصورها وتُسهب فيها دراستان لحالتي سلعتين تتسم الأفضليات التجارية بشأنهما بأهمية كبيرة، هما الموز والسكر.

ويخلُص القسم الأخير من التقرير الرئيسي

إلى بعض الاستنتاجات بشأن أولويات التنمية في جولة الدوحة ومختلف الآليات التي اقتُرحت لصون مصالح البلدان النامية، كمصدّرة ومستوردة على حد سواء للمنتجات الزراعية.

ويستعرض الجزء الثاني من التقرير التطورات الأخيرة في أسواق السلع الزراعية الدولية ويقدّم معلومات أساسية وسياقا للمناقشة الواردة في الجزء الرئيسي من التقرير. وهذا تُكمِّله الجداول المُلحقة، التي تضم بيانات أساسية عن الاتجاهات في أسعار وتجارة السلع، مما يوفِّر معلومات أساسية إضافية.

وتقرير حالة أسواق السلع الزراعية يرمي إلى إطلاع جمهور أوسع نطاقا على المناقشات المتاحة بشأن أسواق السلع الزراعية وما يرتبط بها من أمور السياسات. ومع أن النتائج والاستنتاجات المعروضة تعتمد على تحليل فني أجراه مؤخرا خبراء منظمة الأغذية والزراعة في قضايا السلع والتجارة، فإن هذا ليس تقريرا فنيا. بل هو تقرير يسعى، بالأحرى، إلى تقديم معالجة موضوعية وشفافة للقضايا من أجل واضعي السياسات ومراقبي أسواق السلع وجميع المهتمين بتطورات أسواق السلع الزراعية وتأثير تلك التطورات على البلدان النامية.

تنويه

أعد تقرير حالة أسواق السلع الزراعية ٢٠٠٦ فريق من موظفي قسم التجارة والأسواق في منظمة الأغذية والزراعة، برئاسة ديفد هالام وبتوجيه عام من الكسندر ساريس.

وندين بالشكر لجيمي موريسون على ما قدمه من مساهمة بوجه عام، وللمساهمات الخاصة لكل من ديب فورد بشأن المنتجات الخاصة، وراماش شارما بشأن آليات الضمانات الخاصة، وديفد هالام بشأن الأفضليات التجارية، ونانسي مورجان بشأن طفرة الواردات، وآدم براكاش وكونسبسيون كالبي بشأن الأرز، وماريت كلاف بشأن منتجات الألبان، وبدرو أرياس وبسكال لوي بشأن الموز، وجورج رابسومانيكس وبييرو كنفورتي بشأن السكر.

أما مادة القسم الذي يتناول التطورات الأخيرة في أسواق السلع الزراعية فقد قدمها أخصائيو السلع العاملون في قسم التجارة والأسواق وهم: عبد الرضا أباسيان والمأمون أمروك وبدرو أرياس وكونسبسيون كالبي وكايسون شيانج ومريت كلاف وبييرو كنفورتي وبسكال لوي وشكيب امبيالي وبرين مور ونانسي مورجان وآدم براكاش وجورج رابسومانيكس وشيانجنان شوي وبيتر ثوينس. وقدم الدعم الإحصائي الكتبة الاحصائيون في القسم: كلاوديو شيركولييني ودنيلا شيتي وجولي كلارو وبراردينا فورزنيتي وجون هاين وماسيمو لافراتي ودنيلا مارجريتي وبتريتسيا ماشيانا وماركو ميلو وماورو باشي وبربرا سينفيتر.

وتولى بدرو أرياس وجولي كلارو تجميع الجداول الملحقة التي تقدم البيانات والمعلومات الأساسية.

كما استفاد التقرير من الاستعراض المفصل والتعليقات اللازمة من الزملاء في مختلف وحدات المنظمة. وتجدر الإشارة هنا بوجه خاص إلى المساهمات التي قدمها شكري أحمد وسوميتر بروكا وبرابو بنجالي وكارلوس سنتانا وأندرو شيفرد.

وقد حرر ديفد هالام التقرير.

وتولى فرع سياسات النشر الإلكتروني والدعم في المنظمة مسؤولية تقديم المزيد من المدخلات التحريرية، وأعمال التصميم والتوضيب.

تقديم

التجارة الزراعية قوة محرّكة للتنمية الزراعية بوجه عام، فهي تُدّر دخلا وتولّد فرصا للعمل، لا سيما في المناطق الريفية حيث تعيش غالبية الفقراء، ومن ثم فهي تلعب دورا مؤثرا في الحد من الفقر.

وعلى الرغم من إحراز قدر من التقدم في تحرير التجارة الزراعية العالمية، ما زالت آفاق التجارة بالنسبة للبلدان النامية تعيقها الحواجز التجارية والإعانات المشوّهة للتجارة في البلدان المتقدمة الرئيسية وكذلك التعريفات الجمركية المرتفعة في كثير من البلدان النامية. والمحاولات التي تبذلها البلدان النامية لتحسين إيراداتها من الصادرات وتحسين الدخل وفرص العمل فيها بإضافة قيمة للمنتجات الزراعية الأساسية تواجه حواجز جمركية أكبر حتى من ذلك. وهذا يُضاف إلى العوائق الهيكلية التي تعيق محاولات تلك الدول لدخول الأسواق المركّزة الخاصة بالمنتجات المصنّعة وذات القيمة المضافة. ويتزايد تهميش بلدان نامية كثيرة في التجارة الدولية، وذلك بتزايد اعتمادها على الواردات الغذائية مع عدم قدرتها على زيادة الإيرادات من صادراتها الزراعية.

ويمكن أن يُقال بوجه عام إن إصلاح السياسة التجارية على الصعيد متعدد الأطراف يجب أن يكون موضع ترحيب كحافز ممكن لتوسيع التجارة ومن ثم النمو. وقد التزم إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية بوجود نظام تجاري منفتح ومنصف يستند إلى قواعد ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي. إلا أن القواعد التجارية الخاصة بالزراعة يجب أن تكون متوافقة مع احتياجات البلدان النامية وأولوياتها الإنمائية. ومن اللازم، بوجه أعمّ، أن تكون متوافقة مع الهدف الإنمائي الأول للألفية، وهو هدف تخفيض نسبة من يعانون الجوع وأولئك الذين يعيشون في فقر مدقع بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥.

ولن تستفيد البلدان النامية جميعها بالضرورة على المدى القصير والمدى المتوسط من تحسُّن إمكانية وصولها إلى أسواق الصادرات أو من زيادة انفتاح أسواقها. فهذا سيتوقف على البنى الاقتصادية المتاحة لديها، وقدرتها على المنافسة والاستجابة لحوافز السوق الجديدة. وبعض البلدان النامية قادرة فعلا على المنافسة إلى حد كبير وتحقق نجاحا ملحوظا في تصدير المنتجات الزراعية، وذلك بفضل البنى الاقتصادية الداعمة لديها، فضلا عن توجهاتها التجارية ومواردها الطبيعية الكبيرة. ومن المؤكد أن تلك البلدان النامية المصدّرة الأكثر تقدما وقدرة على المنافسة تستطيع أن تجني ثمار زيادة تحرير النظام التجاري العالمي. وعلاوة على ذلك، قد تكون زيادة انفتاح تلك البلدان على المنافسة الدولية حافزا لتحقيق مزيد من الكفاءة.

إلا أن قصص النجاح هذه لا تمثّل الأغلبية. فأمثلة هذه الحالات بين البلدان الأقل دخلا، خصوصا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تعد قليلة. وغالبية هذه البلدان أقل قدرة على الاستفادة من زيادة تحرير التجارة. وتواجه كثرة منها معوقات في ما يتعلق بالعرض، وبخاصة الافتقار إلى بنى تحتية ريفية والاعتماد المفرط في إنتاجها على تقلبات المناخ. ومن ثم، كثيرا ما تكون قطاعاتها الزراعية غير تنافسية مما يمنعها من الاستفادة من الفرص التجارية الجديدة، لاسيما تلك المتعلقة بالمنتجات المصنّعة وذات القيمة المضافة. وستكون مبادرة المعونة مقابل التجارة مهمة لمعالجة هذه المعوقات المتعلقة بالعرض.

ولن يقتصر الأمر على عدم استفادة بعض البلدان النامية من تحرير التجارة؛ ففي بعض الحالات قد تتأثر تلك البلدان تأثرا سلبيا، وليس مما يبعث على الدهشة أنها تعتبر ذلك تهديدا لإنتاجها المحلي ولأمنها الغذائي. فتخفيض التعريفات الجمركية معناه زيادة المنافسة من الأغذية المستوردة للمنتجات المحلية، وقد لا تكون نُظم الإنتاج المحلية التي تُسهم إسهاما كبيرا في الإمدادات الغذائية والدخل الريفي وفرص العمل مهيّأة لتحمُّل ذلك. وفي الوقت ذاته، في حالة المنتجات الزراعية التي تكون فيها

تلك البلدان أقدر على المنافسة، قد يتعرض الإنتاج المحلي للمنافسة نتيجة طفرات قصيرة المدى في الواردات. وفي حالة بلدان أخرى ستتآكل أو تُفقد الفوائد التي تتحقق من الترتيبات التجارية التفاضلية، مما يؤدي إلى انخفاض إيرادات النقد الأجنبي من صادراتها التقليدية. فالأسعار الدولية للسلع الزراعية المعتدلة التي تحظى حاليا بحماية شديدة، ومن بينها المواد الغذائية الأساسية، من المتوقع أن تزيد نتيجة للتحرير، مما يفضي إلى ارتفاع فواتير الواردات الغذائية في حالة البلدان النامية التي يتزايد اعتمادها على الواردات الغذائية لتلبية احتياجاتها المحلية. ونتيجة لتشديد الضوابط على المنافسة التصديرية، بما في ذلك الائتمانات التصديرية والمعونة الغذائية، قد تفقد بعض البلدان أيضا إمكانية وصولها إلى الآليات التي قد تحد من إنفاقها على الواردات الغذائية.

ويتوقف الأمن الغذائي المستدام على تحسين سبل إنتاج الأغذية المحلي، ويتعين أن يكون لدى البلدان النامية ما يلزم من مرونة ومجال لتهيئة بيئة داعمة على صعيد السياسات لتيسير ذلك. ومن اللازم أن تكون السياسات التجارية متسقة مع التدخلات المحلية بشأن السياسات الزراعية، التي تختلف بدورها تبعا لمستوى البلد من حيث معدل التنمية الزراعية. وهكذا، يتضح أن بلدانا كثيرة سيلزمها بعض المرونة في تنفيذ القواعد التجارية الجديدة، وأن تقدّم لها أيضا مساعدة (على الأقل على المدى القصير) أثناء تأقلمها مع الظروف الجديدة للأسواق التي تنجم عن تحرير التجارة. وهي تحتاج، بلغة مفاوضات منظمة التجارة العالمية، إلى معاملة خاصة وتفاضلية إلى حد كبير.

ومن اللازم أن تضع جولة الدوحة أدوات فعالة للإقلال إلى أدنى حد من عدد الحالات التي قد تعاني فيها البلدان النامية نتيجة لزيادة تحرير التجارة العالمية. وهذه الحاجة هي التي تكمن وراء دعوة البلدان النامية إلى الحصول على معاملة خاصة وتفاضلية، ولاسيما الدعوة في مفاوضات جولة الدوحة إلى الاعتراف بوجود منتجات خاصة يمكن تخفيف الضغوط الرامية إلى تخفيض التعريفات الجمركية عليها، وضمانات خاصة للمساعدة على تحييد أثر الخلل الذي يعتري قطاعاتها الزراعية من جراء حدوث طفرات مفاجئة في الواردات. وهذا ليس معناه أن بعض البلدان النامية لديها نزعة حمائية ولا ترغب في فتح أسواقها؛ بل هو يجسّد فحسب مخاوفها بشأن التأثيرات السلبية المحتملة على آفاق الأمن الغذائي لديها، والحد من الفقر، والأهداف الإنمائية الأطول أجلا. وبطبيعة الحال، لا توجد لدى البلدان النامية جميعها نفس الاحتياجات، ومن ثم لا يوجد حل "يناسب الجميع". فعلى سبيل المثال، بينما قد يلجأ البعض إلى تدابير المعاملة الخاصة، قد يرى آخرون أن ذلك غير ضروري أو غير مناسب بالنظر إلى ظروفهم واهتماماتهم الاقتصادية.

وينبغي أن يكون إنشاء آليات مناسبة للتعامل مع المخاطر المرتبطة بإصلاح التجارة جزءا لا يتجزأ من مفاوضات منظمة التجارة العالمية، وهو يشكّل محور تركيز رئيسي لهذه الطبعة من تقرير حالة أسواق السلع الزراعية.

والظروف الجديدة في الأسواق الناجمة عن إصلاحات التجارة معناها أن البلدان عليها أن تتكيف، وأنها ستواجه تكاليف لهذا التكيف. إذ سيستلزم وجود المرافق الضرورية لانفتاح الأسواق بحرية أمام المنافسة الدولية وقتا وموارد. وإذا كان المراد للبلدان الأفقر أن تكون قادرة على تحمُّل زيادة المنافسة من الواردات والاستفادة من الفرص التجارية الجديدة التي قد تنبثق من التحرير، فإن عليها أولا أن تتغلب على معوقات الإنتاج المحلي والتسويق والمعوقات المؤسسية في قطاعاتها الزراعية. ومع ذلك فإن الاستثمار في الزراعة لتحقيق التحسينات الضرورية في الإنتاجية والقدرة على المنافسة كان متخلفا إلى حد خطير، لاسيما نتيجة لتدنّي المساعدة الإنمائية الرسمية. وهذا الاتجاه ينبغي أن ينحسر. ومن المشجّع، في هذا الصدد، ملاحظة أن اجتماع مجموعة الثماني في غلين إيغلز بالمملكة المتحدة، في عام ٢٠٠٥ أقر بأن إحداث زيادة كبيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية أمر أساسي لتحقيق الأهداف والغايات الإنمائية التي حددها المجتمع الدولي.

وإصلاح السياسات التجارية إصلاحا يرمي إلى إيجاد نظام عادل موجه نحو أسواق التجارة العالمية، بإزالة أو خفض الإعانات المشوهة للتجارة وخفض الحواجز التجارية، يمكن أن تكون له مساهمة إيجابية في التخفيف من وطأة الفقر والجوع. بيد أنه ليس ترياقا، فالمكاسب التي تتحقق من زيادة تحرير التجارة الدولية لن تكون موزّعة بالتساوي لا بين البلدان النامية ولا حتى داخل كل بلد على حدة. وتتيح القواعد التجارية التي يُتفق عليها على صعيد متعدد الأطراف أكبر فرصة واعدة في ما يتعلق بإيجاد نظام عالمي عادل ويمكن التنبؤ به للتجارة الزراعية. وفي الوقت ذاته، فمن المعترف به أن المخاطر المحتملة المرتبطة بالإصلاحات التجارية متعددة الأطراف يمكن أن تكون كبيرة، وأن من اللازم التخفيف من تلك المخاطر لكي تُفضي تلك الإصلاحات إلى تحقيق مكاسب منصفة وتساهم في الحد من الفقر والجوع على نطاق العالم. وتلتزم منظمة الأغذية والزراعة بمساعدة البلدان النامية على المشاركة في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف مشاركة كاملة لكي تضمن وضع مصالحها تماما في الاعتبار، وذلك عن طريق تقديم المعلومات والتحليلات، وكذلك عن طريق المساعدة الفنية وبناء القدرات. وقد كانت هذه الولاية جزءا من خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية، وواصلت مؤتمرات المنظمة اللاحقة التشديد عليها. ومن اللازم اتخاذ تدابير لكفالة تقاسم الجميع الثمار التي يمكن أن تتحقق من الإصلاحات التجارية تقاسما منصفا قدر المستطاع، ولهذا الغرض تلتزم المنظمة بمساعدة البلدان على تحسين إنتاجيتها وقدرة سلعها الزراعية على المنافسة.

والمقصود بهذه الطبعة الجديدة من تقرير حالة أسواق السلع الزراعية هو إذكاء الوعي بمصالح البلدان النامية في جولة الدوحة الإنمائية، مع التركيز على قضايا الوصول إلى الأسواق، والتدابير اللازمة لضمان مساهمة إصلاح السياسات التجارية مساهمة فعالة في الحد من الفقر ومن انعدام الأمن الغذائي. ففي نهاية المطاف، سيكون مدى تلك المساهمة هو المقياس الحقيقي للنجاح في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف.

جاك ضيوف
المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة